اتفاقية الجات و التطور نحو إنشاء منظمة التجارة العالمية

أولا: اتفاقية الجات و التوجه نحو منظمة التجارة العالمية

بدأت أولى المحاولات لتنظيم التجارة الدولية في مؤتمر التجارة والتوظيف الذي عقد في هافانا عاصمة كوبا عام 1946. وذلك بناء على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وقد نتج عن هذا المؤتمر بعض الأفكار لتعظيم تطبيق مبدأ حرية التجارة الدولية وتحطيم القيود كافة التي تعرق التجارة الدولية مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك بوصفها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، إلى عقد مفاوضات في جنيف بسويسرا مع خمس عشرة دولة أخرى لخفض الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى التي تعوق تدفق السلع الأمريكية وتبادلها مع الدول، وأسفر عن هذه المفاوضات توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع إمكانية تعميمها على الدول الأخرى الراغبة في ذلك بالنسبة لكل سلعة على حدة، فقد شملت هذه المفاوضات تخفيض معدل التعريفة الجمركية لـ 500 سلعة من خلال 122 اتفاقية جزئية عقدت لهذا الغرض، كما دعا عدد من الدول إلى عقد جولة مفاوضات في جنيف في أواخر عام 1947 حول شتون التجارة الدولية والرسوم الجمركية، وفي 30 أكتوبر عام 1947 وافق ممثلون عن 23 دولة، في مبنى الأمم المتحدة بجنيف على جميع الاتفاقيات الثنائية السابقة بعد محادثات تجارية أسفرت عن انطلاق الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATTI بين الدول الأعضاء، والتي دخلت حيز التنفيذ في أول يناير عام 1948.

تكرس هذا الاتفاق في لقاء دولي آخر عقد في نوفمبر من عام 1947 في هافانا عاصمة كوبا حضره ممثلون عن 53 دولة لمناقشة الشئون الاقتصادية والتجارية الدولية، وبعد نقاش واسع استمر أربعة أشهر صدر عن المؤتمر ميثاق هافانا في 24 مارس 1948 الذي طالب بإنشاء منظمة دولية للتجارة

لإبراز نواحي السياسات التجارية للدول الأعضاء والمساواة في المعاملة الجمركية بين الأعضاء والعمل على تخفيض مستويات التعريفة الجمركية.

إلا أن هذه المنظمة لم يكتب لها النجاح بسبب عدم موافقة الكونجرس الأمريكي على ميثاق هافانا المقترح إنشاء منظمة التجارة الدولية؛ وذلك لأنه يحتوي على بعض الأحكام التي تنادي بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية، كما تفرض منظمة التجارة الدولية قيوداً على سياستها التجارية مما أدى إلى عدم نجاح هذه المنظمة المقترحة في الميثاق؛ لأنه من الصعب بل المستحيل قيام هذه المنظمة من دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية التي يمثل اقتصادها ما يقرب من نصف الإنتاج العالمي؛ لذا اكتفى المجتمع الدولي حينئذ بتطبيق الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) كجهاز مؤقت للإشراف على شئون التجارة الدولية إلى أن تسمح الظروف الدولية بإنشاء المنظمة المقترحة للتجارة الدولية؛ وبقيت اتفاقية الجات مجرد تنظيم دولي بين الأطراف المتعاقدة، وليست منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة، وتم تشكيل أمانة عامة لها وسكرتارية في مدينة جنيف بسويسرا للإشراف على جولات المفاوضات التي تقرها الأطراف المتعاقدة.

ثانيا : اتفاقية الجات

تعد اتفاقية الجات معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات في مجال العلاقات التجارية الدولية متبادلة بين الأطراف المتعاقدة فيها. وأظهرت الكثير من الدول النامية عدم رضاها عن الأوضاع الخاصة بالتجارة الدولية تحت مظلة اتفاقية الجات، مما دفع هذه الدول إلى إنشاء مؤتمر للتجارة والتنمية الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة يعرف باسم الأونكتاد لرعاية مصالح الدول النامية . وذلك بعدما شعرت تلك الدول بأن الجات قد ركزت على السلع الصناعية التي تنتجها وتتداولها الدول الصناعية،

وأغلقت أسواقها أمام منتجات الدول النامية، مثل السلع الزراعية والسلع الاستوائية، مما أدى إلى رؤية البعض الاتفاقية الجات بأنها كانت مفيدة للدول الصناعية المتقدمة إلى حد كبير.

من ناحية أخرى انتهجت اتفاقية الجات المفاوضات التجارية كوسيلة لتحرير التجارة الدولية من العقبات التي تواجهها وإقامة نظام تجاري عالمي جديد يملك قوة الإلزام من قبل الدول الأطراف، ومن هنا أخذت هذه المفاوضات شكل جولات تفاوضية، وسوف نوضح ما أسفرت عنه هذه الجولات بشيء من الإيجاز:

منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة، وتم تشكيل أمانة عامة لها وسكرتارية في مدينة جنيف بسويسرا للإشراف على جولات المفاوضات التي تقرها الأطراف المتعاقدة.

تعد اتفاقية الجات معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات في مجال العلاقات التجارية الدولية متبادلة بين الأطراف المتعاقدة فيها. وأظهرت الكثير من الدول النامية عدم رضاها عن الأوضاع الخاصة بالتجارة الدولية تحت مظلة اتفاقية الجات، مما دفع هذه الدول إلى إنشاء مؤتمر للتجارة والتنمية الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة يعرف باسم الأونكتاد لرعاية مصالح الدول النامية . وذلك بعدما شعرت تلك الدول بأن الجات قد ركزت على السلع الصناعية التي تنتجها وتتداولها الدول الصناعية، وأغلقت أسواقها أمام منتجات الدول النامية، مثل السلع الزراعية والسلع الاستوائية، مما أدى إلى رؤية البعض الاتفاقية الجات بأنها كانت مفيدة للدول الصناعية المتقدمة إلى حد كبير.

من ناحية أخرى انتهجت اتفاقية الجات المفاوضات التجارية كوسيلة لتحرير التجارة الدولية من العقبات التي تواجهها وإقامة نظام تجاري عالمي جديد يملك قوة الإلزام من قبل الدول الأطراف، ومن هنا أخذت هذه المفاوضات شكل جولات تفاوضية، وسوف نوضح ما أسفرت عنه هذه الجولات بشيء من الإيجاز:

أولا : جولة جنيفGneva Round :

تعد هذه الجولة الرئيسة التي تمخضت عنها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) عام 1947، تم خلالها تخفيض (45.000) تعريفة جمركية، وهو ما يمثل نصف مجموع التجارة الدولية، فقد وصلت نسبة انخفاض التعريفة الجمركية 63% مما شكل دافعا لتلك الدول لدعم اتفاقية الجات.

ثانيا : جولة أنسيAnnecy Round

تعد هذه الجولة أول جولة مفاوضات في إطار الجات، وقد وقعت عام 1949 م ، اتفق فيها ثلاث عشرة دولة على تخفيض التعريفة الجمركية لـ 5000 سلعة.

ثالثا : جولة توركوايTorquay Round :

عقدت هذه الجولة في إنجلترا عام 1950 م ، اتفق من خلالها ثمان وثلاثون دولة على تخفيض التعريفة الجمركية لـ 8700 سلعة .

رابعا : جولة جنيفGeneva Round :

عقد هذه الجولة في مدينة جنيف في سويسرا عام 1956م، ووافقت ست وعشرون دولة على تخفيضات في تعريفتها الجمركية على سلع تبلغ قيمتها في التجارة الدولية 2,5 مليار دولار.

خامسا : جولة ديلونDillon Round

عقدت هذه الجولة في مدينة جنيف بسويسرا عام 1960م، وسميت بجولة ديلون نسبة إلى نائب وزير الخارجية الأمريكي دوجلاس ديلون التي نتج عنها موافقة ست وعشرين دولة على تخفيض التعريفة الجمركية لـ 4400 سلعة، بلغت قيمتها التجارية الدولية 4,9 مليار دولار.

سادسا : جولة كينديKennedy Round

عقدت في مدينة جنيف بسويسرا لمدة 3 سنوات من مايو 1964 حتى يونيو 1967 ، سميت جولة كيندي نسبة إلى الرئيس الأمريكي جون كيندي آنذاك، وبلغ عدد الدول الأطراف المشاركة فيها 62 دولة، ووافقت هذه الدول على تخفيض عالمي للتعريفة الجمركية بنسبة تقترب من 30% على المنتجات الصناعية؛ مما أدى إلى بلوغ قيمة التجارة الدولية إلى 40 مليار دولار ، كما أسفرت جولة كيندي عن اتفاق مكافحة الإغراق الذي تم تطويره في جولة طوكيو فيما بعد .

سابعا : جولة طوكيوTokyo round

عقدت هذه الجولة عام 1973م على مستوى الوزراء في العاصمة اليابانية طوكيو، ثم التقلت إلى مقر الاتفاقية في جنيف، ومن بين 102 دولة مشاركة وقع على الاتفاق 99 دولة، حيث اشتملت الاتفاقية على ضرورة إزالة الحواجز غير الجمركية التي تعوق التجارة واستبدالها بحواجز صناعية يكون هدفها الحماية التجارية بأساليب غير التعريفة الجمركية مثل تحديد المواصفات الفنية للسلعة ووضع قيود في مجال منح تراخيص الاستيراد والتصدير.

تم الاتفاق لأول مرة على تخفيض الدول الصناعية التعريفة الجمركية على المنتجات المصدرة من الدول النامية، وبلغت قيمة التجارة الدولية المحررة في هذه المفاوضات نحو 155 مليار دولار، أما التخفيضات الجمركية فقد وصلت إلى 33%، ومع كل الجهود التي بذلتها جولة طوكيو في تخفيض التعريفة الجمركية فإنها لم تحقق المستوى المطلوب في وضع القواعد والاجراءات الجوانب التجارة الدولية كافة، وخصوصا في مسألة الخدمات التي تمثل جانبا مهما في التجارة الدولية، إلا أنها مهدت الطريقة لرسم نظام تجاري عالمي جديد يسهم في بناء التجارة الدولية وتطويرها وتحريرها من العقبات التي تواجهها، وهذا ما حدث فعلا في الجولة الثامنة من جولات اتفاقية الجات، وهي جولة أورجواي.

ثامنا : جولة أورجواى

في أعقاب جولة طوكيو زادت النزعة الحمائية حيث أدت إلى انخفاض حجم التجارة الدولية؛ لذا دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر وزاري لاتفاقية الجات في نوفمبر عام 1982 بهدف الضغط على الجماعة الاقتصادية الأوروبية للحد من إجراءات دعم الصادرات الزراعية بوصفها تمثل خروجًا على مبادئ اتفاقية الجات، إلا أن تلك الجهود الأمريكية في هذا الصدد لم تؤد إلى نتيجة؛ وهذا دعا الولايات المتحدة الأمريكية في بدء جولة جديدة لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق مزيد من التحرير للتجارة الدولية في السلع مع توسيع نطاق المفاوضات لتشمل أيضا التجارة في الخدمات.

باتت هذه المقترحات الأمريكية تلقي تأييدًا من قبل الدول المتقدمة والدول النامية، وفي ظل ذلك عقد الاجتماع الوزاري للأطراف المتعاقدة في مدينة بونتاد لأستيبأورجواى في الفترة من 15 – 20 سبتمبر عام 1986، حيث شاركت في أعماله 92 دولة، وصدر عن الاجتماع إعلان وزاري ببدء جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف سميت جولة أورجواي ، وكان من المفترض أن تنتهي تلك المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في نطاق جولة أورجواي خلال أربع سنوات، إلا أنها استمرت أكثر من سبع سنوات نتيجة المفاوضات التي مرت بصعوبات.

وفي 15 ديسمبر عام 1993 أعلن (بيتر سيزر لاند) مدير عام اتفاقية الجات عن اختتام جولة أورجواي على مستوى المفاوضين التي تم التوصل إليها وصفها بأنها أكبر وأهم تجديد للنظام التجاري العالمي، وبعد أن نجحت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات في التوصل إلى صيغة متفق عليها للوثيقة الختامية لجولة أورجواي تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر وزاري يحضره وزراء التجارة للدول المشاركة كافة في تلك المفاوضات بهدف التوقيع على الاتفاقيات التي تضمنتها الوثيقة الختامية للجولة، وتم عقد مؤتمر

وزاري في 15 أبريل عام 1994 بمدينة مراكش بالمغرب، وشارك فيها 125 دولة من الدول الأعضاء في اتفاقية الجات، إلا أن عدد الدول الموقعة على الوثيقة النهائية للمؤتمر الوزاري بمراكش 117 دولة فقط.

إن أهم ما تضمنته الوثيقة الختامية في مؤتمر مراكش إنشاء كيان دولي جديد يتمتع بشخصية اعتبارية للمنظمات الدولية، وهي منظمة التجارة العالمية(WTO) ؛ و لكي تحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات في أداء وظيفتها المؤسسية.

ففي الأول من يناير عام 1995 ولدت منظمة اقتصادية عالمية جديدة، وقد تم إنشاء هذه المنظمة التي عرفت باسم منظمة التجارة العالمية تعزيزا للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي سبقتها ، وكذلك كنتائج المؤسسات العلاقات الاقتصادية التي انعكست في نظام بريتونوودز، وقد وصف جولة أورجواي بأنها الحدث الأكثر أهمية في التاريخ الاقتصادي العالمي الحديث إلى جانب وصف المنظمة بأنها مؤسسة اقتصادية عالمية مركزية.

ثالثا : تأسيس منظمة التجارة العالمية

تأسست منظمة التجارة العالمية عقب اتفاقية مراكش في 1 يناير 1995 م، خلفاً للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وتتمتع المنظمة بعضوية دولية ويرأسها مؤتمر وزاري لجميع الأعضاء، وهي فريدة من نوعها؛ حيث إنه لأول مرة يتم إنشاء منظمة دولية تقوم بمراقبة التجارة الدولية، والإشراف عليها، وفض منازعاتها، وعقد جولات مستمرة من المفاوضات من أجل وضع سياسة مستقبلية للتجارة العالمية، وتنظيم آلياتها؛ من أجل الحد من التلاعب بقواعد تحرير التجارة التي تم إرساؤها منذ إبرام اتفاقية الجات إلى جانب اقتصار الجات 1947 على تحرير التجارة في السلع الصناعية فقط من دون غيرها من قطاعات التجارة الدولية، كالخدمات والملكية الفكرية، بل كان هناك أيضا من السلع التي لم تحظ بتنظيم الاتفاق كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس، كما أنه قد توالى الخروج على قواعد الاتفاق باللجوء

إلى نظام الاستثناءات، والتي تسمح بالتحلل من نصوص الاتفاق، إلى جانب أن أحكام الاتفاق غير عالمية التطبيق بالنظر إلى دول تنتمي إلى نظام اقتصادي يتناقض مع قواعد تحرير التجارة والمقصود بذلك " الدول التي كانت اشتراكية"، وبذلك يظهر التناقض في اتفاق الجات بين ما هو مفترض أن يكون وبين ما هو واقع فعلا مع افتقاد المقومات القانونية الرئيسة اللازمة لأداء الدور بفاعلية، وكما يقول البعض : إن اتفاق الجات لعام 1947 منظمة مؤقتة.

على ذلك فإن منظمة التجارة العالمية تعد منظمة اقتصادية عالمية النشاط، ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة في الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة، وإلى أفضل نظام اقتصادي عالمي. كما تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية وثقافية وحماية الملكية الفكرية.

تمثل منظمة التجارة العالمية الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي على الاتفاقيات كافة التي أسفرت عنها جولة الأرجواي ، وتختص المنظمة بالإشراف على تجارة السلع، وتجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاتفاقيات التي أبرمت في الجولات السابقة، كما تقوم منظمة التجارة العالمية بتنظيم وإدارة الإطار الجديد لنظام تسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة ومراجعة السياسات التجارية لهذه الأطراف، وأن عضوية منظمة التجارة العالمية مكفولة بالدرجة الأولى لأعضاء اتفاقية الجات 1947م، كما تتضمن اتفاقية تأسيس المنظمة الأحكام الخاصة بانضمام الأعضاء الجدد.

لم تصبح العلاقات الدولية اليوم مجرد علاقات بين الدول فحسب، كما كان عليه الحال في الماضي؛ وذلك أن المجتمع الدولي لم يعد يتألف اليوم من دول فقط، بل اتسع ليشمل وحدات قانونية أخرى، ألا وهي المنظمات الدولية، وأن منظمة التجارة العالمية تحكمها مجموعة من القواعد، ومجموع هذه القواعد يشكل القانون الرئيس لهذه المنظمة التي تستمد مصدرها من اتفاقية إنشائها، وخصوصا أن الهدف الحقيقي لمنظمة التجارة العالمية تحرير التجارة؛ إذ إن الفكرة السائدة التي مفادها أن العضوية داخل منظمة التجارة العالمية وقبل ذلك داخل اتفاق الجات –1947 تعني الالتزام بإلغاء كل القيود المفروضة على التجارة الخارجية سواء كانت في صورة ضرائب جمركية أو في صورة قيود كمية أو قيود أخرى غير تعريفية، ومعنى ذلك تجريد الدول النامية من أهم سلاح في يدها لضمان التصنيع والتنمية، فإزالة القيود على الواردات تعني فتحالباب على مصراعيه أمام المنافسة مع صناعات الدول المتقدمة النمو، والتي تتمتع بآخر ما وصلت إليه التكنولوجيا، كما تتمتع بقوة مالية وتسويقية هائلة بالمقارنة مع صناعات البلدان النامية؛ أي أن عضوية منظمة التجارة العالمية ومن قبلها الجات 1947 تدفع البلدان النامية إلى جهة خاسرة، فهذا غير سليم؛ فالاتفاقان يفرقان بين نوعين من القيود التي تفرض على التجارة الدولية:

1 –الضرائب أو القيود الجمركية:

فيما يتعلق بالضرائب الجمركية أو القيود الجمركية لا يوجد أي التزام على عاتق الأعضاء سواء كانت نامية أو متقدمة بإلغائها أو تخفيضها ؛ لذلك فإن الدول النامية حرة في فرض ضريبة جمركية على الواردات التي لا تخضع للضرائب.

2– القيود الكمية وغير التعريفية : و هي محظورة بحكم المادة (11) من اتفاق الجات